المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي
National Center for
Non-Profit Sector

الاشتراطات للحد من استغلال المنظمات غير الربحية في تمويل الإرهاب والوقاية منها

مارس ٢٠٢٦م
النسخة الأولى

المحتويات

المقدمـــــة ٣
النطاق ٣
المصطلحات ٣
إساءة استخدام القطاع غير الربحي ٤
فئات استغلال المنظمات غير الربحية ٤
استغلال التحويل (التحويل غير المشروع للأموال) ٤
الارتباط بكيان إرهابي ٦
إساءة استخدام مفهوم صفة المنظمة غير الربحية ٧
أنماط أخرى لاستغلال المنظمات غير الربحية ٨
أفضل الممارسات للحد من مخاطر الاستغلال ٩
وضع سياسات وإجراءات داخلية ٩
الحصول على الموافقات اللازمة ٩
اعتماد النهج القائم على المخاطر ٩
فهم الجغرافيا الخاصة بعمل المنظمة ١٠
فحص قوائم عقوبات تمويل الإرهاب ١٠
استخدام قنوات دفع آمنة ١١
التعاون بين المنظمات غير الربحية ١١
تدريب الموظفين وبناء القدرات ١١
حفظ السجلات والتوثيق ١٢

المقدمـــــة

تُعدُّ المنظمات غير الربحية إحدى أهم الركائز الجوهرية في منظومة تنمية المجتمعات وتطويرها؛ إذ تسهم جهودها الخيرية، إلى جانب مبادراتها الاجتماعية والثقافية، في تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات والدول بشكل ملموس. وكما هو الحال في أي كيان اعتباري، تتباين هذه المنظمات من حيث الهيكل التنظيمي، والرسالة، والنطاق، وفئات المستفيدين، ومجالات العمل. وعلى الصعيد الدولي، تعمل بعض المنظمات غير الربحية في دول عالية المخاطر، بينما يقدم بعضها الآخر الدعم -سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- للمجتمعات القاطنة في مناطق النزاع أو الأقاليم ذات المخاطر المرتفعة.

بيدَ أنَّ تفاني المنظمات غير الربحية في مساعدة المستفيدين -ولا سيما في البيئات عالية المخاطر- قد يجعلها عرضةً لسوء الاستغلال في أغراضٍ إرهابيةٍ. ويمكن أن يتم توظيف هذه الكيانات لتمويل الإرهاب إما عن قصدٍ جنائيٍّ، أو نتيجة إهمالٍ غير مقصودٍ، أو تحت وطأة الإكراه. وتتخذ صور هذا الاستغلال أنماطًا متعددةً، من أبرزها: تأسيس منظماتٍ غير ربحيةٍ وهميةٍ، أو استغلال المزايا المالية والتدفقات النقدية للمنظمات القائمة، أو تحويل الأموال التي عهد بها المتبرعون لجهةٍ رسميةٍ وتحويلها إلى قنواتٍ سريةٍ غير مشروعةٍ.

وبالرغم من التحديات الأمنية المحيطة بتلك التدفقات، تظل المنظمات غير الربحية قادرةً على تفعيل آلياتٍ تخفيفيةٍ ملموسةٍ؛ لدرء المخاطر المرتبطة بها، وضمان سلامة مساراتها المالية.

النطاق

أصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي هذه الاشتراطات لمساعدة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق (ويُشار إليها مجتمعةً بـ "المنظمات غير الربحية") على استيعاب مخاطر تمويل الإرهاب المحتملة، وسُبل التعرف عليها، والوسائل المتاحة للتخفيف منها.

ولا تُعد المعلومات الواردة في هذه الورقة مشورةً قانونيةً بأي حالٍ من الأحوال، بل يجب قراءتها بالتكامل مع الأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصلة، والمعايير الدولية، والإرشادات الصادرة عن المركز أو الجهات المختصة الأخرى.

المصطلحات

يُقصد بالألفاظ والمصطلحات الآتية -أينما وردت في هذه الورقة- المعاني الموضحة أمام كل منها، مالم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

- **المركز:** المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- **المنظمة غير الربحية:** الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الأهلية، والصناديق العائلية، المرخصة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- **مجموعة العمل المالي (فاتف):** هيئة حكومية دولية مستقلة متعددة الحكومات، تضع وتعزز السياسات الرامية لحماية النظام المالي العالمي من مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- **مجلس الإدارة / مجلس الأمناء:** السلطة المختصة بإدارة الجمعية الأهلية، أو المؤسسة الأهلية، أو الصندوق.
- **المستفيدون:** الأفراد أو الكيانات التي تتلقى الدعم أو المساندة من المنظمة بما يتوافق مع أنشطتها وأهدافها.
- **الحوكمة:** منظومة متكاملة من القواعد والمعايير والسياسات التي تنظم العلاقة بين المنظمة ومنسوبيها من جهة، وبين أصحاب المصلحة من جهة أخرى؛ وذلك بهدف ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، فضلاً عن تعزيز الموثوقية وضمان الاستدامة المؤسسية.
- **النهج القائم على المخاطر:** إطار عمل يعتمد على تطبيق إجراءات عناية مكثفة لإدارة المخاطر المرتفعة والحد منها، بينما يُسمح بتبسيط تلك الإجراءات في حالات المخاطر المنخفضة؛ بيد أنه يُحظر تطبيق أي تدابير مخففة في حال وجود شبهة مرتبطة بغسل أموال أو تمويل إرهاب.
- **التدابير الوقائية:** حزمة من الضوابط والإجراءات الاحترازية التي تتبناها المنظمة غير الربحية؛ بغرض تقليص فرص التعرض لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

إساءة استخدام القطاع غير الربحي

أكدت الدراسات الدولية أن المنظمات غير الربحية تظل ضمن الكيانات الأكثر عرضةً للاستغلال في أنشطة تمويل الإرهاب، إذ يمكن استغلالها عبر مسارين رئيسين:

المسار الأول: توظيفها كقنواتٍ ماليةٍ لتمرير أو جمع الأموال عبر الحدود.

المسار الثاني: استغلالها كواجهة لتقديم دعم لوجستي مباشر؛ كعمليات نقل المواد والأسلحة، أو تسهيل حركة الأفراد المرتبطين بتنظيماتٍ إرهابيةٍ.

علاوةً على ذلك، تُشير الأنماط المرصودة إلى إمكانية استغلال هذه المنظمات في إعادة توجيه الموارد المالية أو السيطرة عليها؛ وذلك لخدمة أغراض التجنيد ونشر الدعاية لصالح الجماعات الإرهابية.

وتتضافر جملة من العوامل التي ترفع مستوى احتمالات الاستغلال في المنظمات غير الربحية، حيث تُعزى معظم تلك العوامل إلى طبيعتها التنظيمية وخصائصها الجوهرية، والتي تشمل:

- مرونة إجراءات التسجيل والتأسيس.
- حصر عملية صنع القرار في نطاقٍ ضيقٍ من الأفراد.
- الاعتماد على التبرعات والجهود التطوعية.
- نطاق التواصل الواسع والمباشر مع الجمهور.
- الوجود الدولي والقدرة على نقل الموارد (أموال، سلع، أفراد) عبر المناطق الجغرافية.
- تعدد مصادر التمويل والأصول، واستخدام عملاتٍ متنوعةٍ في تنفيذ المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة وردت بصفةٍ استرشاديةٍ لا حصرية، إذ لا تنطبق هذه العوامل بالضرورة على كافة المنظمات غير الربحية. ومع ذلك، فإن اقتران جملةٍ من هذه العناصر -مثل النطاق الجغرافي أو طبيعة العمليات- من شأنه أن يضاعف احتمالات الانكشاف على مخاطر الاستغلال؛ **الأمر الذي يجعل من تقييم المخاطر** لكل حالةٍ على حدة متطلبًا جوهريًا لكل منظمةٍ غير ربحية.

فئات استغلال المنظمات غير الربحية

تُقدم الدراسات والتقارير الدولية قراءاتٍ معمقةً حول المنهجيات والأنماط الشائعة التي تُتخذ ذريعةً لسوء استخدام القطاع غير الربحي (وفقًا للنماذج الاسترشادية الموضحة أدناه)؛ حيث يغدو من المتطلبات الجوهرية إدراك أن خطورة هذه الفئات لا تقتصر على ماهيتها الفردية، بل تتضاعف وتيرتها عند تقاطع أو اجتماع أكثر من فئةٍ منها، مما قد يُسفر عن تشكيل نماذج استغلالٍ بالغة الخطورة والتعقيد؛ وهو ما يفرض على المنظمات ضرورة الإحاطة الشاملة بكافة المتغيرات والسياقات المحيطة التي قد تُشكل بيئةً مساعدة لنشوء مثل هذه المخاطر.

وعادةً ما تشترك المنظمات غير الربحية الأكثر عرضةً لتلك الأنماط من الاستغلال في جملةٍ من السمات النوعية؛ إذ تبرز في واقعها العملي واحدةً أو أكثر من الخصائص الآتية:

- ممارسة الأنشطة الميدانية ضمن مناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة.
- تركيز العمليات في نطاقاتٍ جغرافيةٍ تشهد حضورًا لنشاطات الجماعات الإرهابية.
- افتقار العمليات التشغيلية لمبادئ الشفافية، سواءً فيما يتعلق بأطر الحوكمة، أو إدارة الكوادر البشرية، أو الضوابط المالية.
- الإخلال بالامتثال للمتطلبات النظامية.
- القصور في الحفاظ على قنوات تواصلٍ منتظمةٍ مع السلطات المختصة والجهات الإشرافية.
- مباشرة التعامل بمبالغ ماليةٍ ذات قيمةٍ عاليةٍ، وبالأخص تلك التي تتخذ طابع السيولة النقدية.
-

استغلال التحويل (التحويل غير المشروع للأموال)

يُمثل تحويل الأموال المخصصة للأعمال الخيرية نحو تمويل الإرهاب أحد أكثر الأساليب شيوعاً لاستغلال المنظمات غير الربحية؛ إذ يتم في هذه الحالات اختلاس الموارد التي جُمعت لأغراضٍ إنسانيةٍ مشروعة -كالإغاثة من الكوارث، أو التعليم، أو مكافحة الفقر- لتوجيهها نحو دعم العمليات الإرهابية. علاوةً على ذلك، قد يطرأ هذا التحويل في مراحلٍ متعددةٍ من الدورة المالية، بدءاً من مرحلة جمع التبرعات، مروراً بإدارة الأموال، وصولاً إلى إجراءات التحويل النهائية. وغالبًا ما تُوجَّه الأموال التي يُساء استخدامها لتعزيز البنى التحتية للجماعات الإرهابية، أو تمويل أنشطتها التشغيلية، أو توفير الدعم المالي لأسر العناصر الإرهابية، سواءً كانت هذه التدفقات المالية محليةً أو عابرةً للحدود، لينتهي بها المطاف في حوزة أفرادٍ أو كياناتٍ منخرطةٍ في أنشطةٍ إرهابيةٍ.

ومن الناحية التحليلية، غالباً ما تشتمل عمليات التحويل على أطرافٍ داخليةٍ وخارجيةٍ مرتبطةٍ بالمنظمات غير الربحية؛ **فمن المنظور الداخلي**، قد يضطلع بعض الموظفين أو القيادات بدورٍ مباشرٍ في اختلاس الموارد، **أما من المنظور الخارجي**، فقد يتورط متبرعون أو جامعو تبرعاتٍ أو شركاء دوليون في ذلك، رغماً عما يحيط بمستوى علمهم أو قصدهم الجنائي من تعقيدٍ وصعوبةٍ في التحديد.

وفي سياقٍ متصل، تبرز صعوبة تتبع مسارات الأموال -نظراً لتوظيف المنظمة كجهةٍ وسيطةٍ- كأحد أكبر التحديات الرقابية في كشف هذا النوع من الاستغلال، إذ يساهم ذلك في طمس الأدلة المالية. كما يتضاعف مستوى المخاطر عند تورط أفرادٍ من داخل المنظمة ممن يوجهون الأموال بصفةٍ متعمدةٍ لأغراضٍ إرهابية.
وختاماً، تتعدد الأساليب الشائعة للتحويل غير المشروع للأموال، والتي يأتي في مقدمتها: التحويلات المصرفية، والمعاملات النقدية، واستخدام الحسابات الشخصية أو حسابات الأنشطة التجارية غير ذات الصلة، إضافةً إلى التعامل مع شركات خدمات الأموال (Money Service Businesses).

دراسة حالة رقم #١

بدأت فصول هذه الحالة في أواخر عام ٢٠١٤، حينما تولى الشخص (أ) –وهو عضو سابق في الجماعة الإرهابية "جماعة إسلامية" (ال)– رئاسة المؤسسة الخيرية (X)؛ وهي جمعية خيرية نظامية معترف بها من الحكومة الإندونيسية. وخلال السنوات اللاحقة، وتحت قيادته، نشطت المؤسسة في تنفيذ برامج خيريةً متنوعةً، شملت جباية الزكاة وتقديم التبرعات الاجتماعية وتوزيع المعونات الغذائية والصناديق الخيرية؛ الأمر الذي مكنها بحلول عام ٢٠٢٠ من جمع موارد ماديةً تُقدر بنحو ١,٢ مليار روبية إندونيسية (حوالي ٧٧٬٢٩٧ دولاراً أمريكياً).

وفي سياق مساعيه لتوسيع نطاق وصول المؤسسة، شرع الشخص (أ) في عام ٢٠١٦ باستكشاف آليات جمع التبرعات الرقمية، ورغم الحفاظ على الصورة العامة للمؤسسة الخيرية (X) بصفتها منظمةً شرعيةً، إلا أن الواقع كان يشير إلى تسخير الأموال المجموعة لدعم أجنداتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ تخدم أهداف جماعة (ال)؛ إذ شملت هذه الأنشطة تقديم استشاراتٍ قانونيةٍ ودعمٍ للعناصر الموقوفة من الجماعة وذويهم.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت المؤسسة الخيرية (X) بتحويل مبالغ ماليةً بشكلٍ مباشرٍ إلى جماعة (ال)، وعمدت إلى التلاعب بالتقارير المالية المرفوعة إلى هيئة الزكاة الوطنية الإندونيسية ووزارة الشؤون الدينية، وذلك بغرض التمويه وإخفاء ارتباطها بالتنظيم الإرهابي. وبالتوازي مع ذلك، وأثناء إشرافه على العمليات إقليمياً، واظب الشخص (أ) على حضور المؤتمر الوطني للمؤسسة واجتماعات مجلس الإدارة، حيث كان يتلقى توجيهاتٍ مستمرةً من جماعة (ال) حول سبل إدارة الأموال وتحويلها لمصلحتهم.

وقد أفضى هذا المسار في ديسمبر ٢٠٢١ إلى إدانة الشخص (أ) بتهمٍ تتعلق بالإرهاب، وفي مقدمتها تمويل الإرهاب، حيث صدر بحقه حكم بالسجن لمدة خمس سنواتٍ، بالإضافة إلى غرامةٍ ماليةٍ قدرها ١٠٠٬٠٠٠٬٠٠٠ روبية إندونيسية (حوالى ٦٬٣٩٥ دولاراً أمريكياً).

دراسة حالة منشورة من قبل فاتف لتوضيح تمويل الإرهاب عبر المنظمات غير الربحية[1]

في بعض الحالات، قد تشتمل عمليات تحويل الأموال على أطرافٍ خارجيةٍ لا تندرج ضمن الهيكل الرسمي لـ المنظمات غير الربحية، إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملياتها التشغيلية؛ كجامعي التبرعات المستقلين أو الشركاء الدوليين. إذ يضطلع هؤلاء الأطراف أحياناً بإعادة توجيه الموارد المالية التي كانت مخصصةً في الأصل لصالح المنظمة أو المستفيدين.
وغالباً ما تتم عمليات التحويل هذه خلال المراحل الرئيسة للدورة المالية للمنظمة؛ سواءً عند جمع الأموال، أو أثناء الاحتفاظ بها، أو خلال مرحلة تحويلها النهائية.

[1] 2023 APG Typologies Report: https://apgml.org/methods-and-trends/documents/default.aspx?s=title&c=2f18e690-1838-4310-b16a-8112ffa857b1

دراسة حالة رقم #٢

كشفت تحليلات وحدة المعلومات المالية (FIU) للتقارير المتعلقة بالاشتباه (STRs) عن وجود تحويلاتٍ ماليةٍ ضخمةٍ بين منشأةٍ تبدو صغيرةً في ظاهرها وبين جمعيةٍ خيريةٍ في منطقة شمال القوقاز. وبعد إجراء مزيدٍ من البحث، تبين أن المنشأة كانت قد تلقت تبرعاتٍ كبيرةً من منظماتٍ غير ربحيةٍ أخرى مقابل تقديم خدماتٍ استشاريةٍ، كما اتضح تلقيها تمويلاً من أحد الأفراد المقيمين في منطقةٍ تنتشر فيها التنظيمات المتطرفة؛ الأمر الذي جعل المنشأة تبدو وكأنها قناة لتجميع الأموال من هذه المصادر ثم التبرع بها للجمعية الخيرية في شمال القوقاز.

وفي سياقٍ متصلٍ، تزايدت المخاوف بعد اكتشاف مصدر تمويلٍ آخر للجمعية؛ إذ كان أحد الأجانب المقيمين في روسيا يتلقى بشكلٍ منتظمٍ تحويلاتٍ ماليةً صغيرةً تقل عن الحد النظامي للإبلاغ والرقابة، ثم يقوم بتجميعها وتحويلها دفعةً واحدةً إلى الجمعية الخيرية، علماً بأن هذه التحويلات وردت من منطقةٍ تنشط فيها الجماعات المتطرفة بشكلٍ كبيرٍ.

وبالنظر إلى نتائج التحقيق في مصروفات الجمعية الخيرية، أظهرت النتائج أن الأموال قد استُخدمت بعدة طرقٍ؛ من بينها: السحب النقدي ونقل الأموال عبر مراسلين إلى منطقة شمال القوقاز، وإجراء تحويلاتٍ مباشرةٍ إلى "وحدة رعايةٍ" تتبع تنظيماً متشدداً غير مشروعٍ، ومن ثم تحويلات لاحقة إلى منظماتٍ تظهر بصورةٍ خيريةٍ وشرعيةٍ في المنطقة. وبناءً على ذلك، قامت السلطات بإيقاف كافة عمليات الجمعية الخيرية.

دراسة حالة منشورة من فاتف لتوضيح تمويل الإرهاب عبر المنظمات غير الربحية[٢]

الارتباط بكيان إرهابي

يُمثل الارتباط الفعلي –أو المشتبه به– بجهاتٍ أو جماعاتٍ إرهابيةٍ ثاني أكثر أشكال استغلال المنظمات غير الربحية شيوعاً؛ إذ قد تشمل هذه الارتباطات تقديم دعمٍ مالي أو لوجستي مباشرٍ للأنشطة الإرهابية، وتتنوع أشكالها بدءاً من العلاقات الشخصية غير الرسمية بين قيادات المنظمة والعناصر الإرهابية، وصولاً إلى الشراكات الأكثر تنظيماً. وعادةً ما تؤثر هذه الارتباطات على كافة جوانب عمليات المنظمة، بما في ذلك جمع التبرعات، وإدارة الأموال، وتخصيص الموارد، وتنفيذ البرامج؛ إذ تتغلغل هذه الروابط في كثيرٍ من الحالات ضمن جميع مراحل نشاط المنظمة.

وفي هذا السياق، تبرز فئتان رئيستان من أنواع الارتباط التي تؤدي إلى الاستغلال أو تفاقم المخاطر:

الفئة الأولى :

تتعلق بالأطراف الداخلية –مثل المسؤولين التنفيذيين أو الموظفين– ممن يُعرف أو يُشتبه في وجود علاقاتٍ لهم مع تنظيماتٍ إرهابيةٍ؛ حيث قد يستغل هؤلاء الأفراد مناصبهم لتوجيه عمليات المنظمة بما يخدم مصالح تلك الجماعات، سواءً عبر إعادة توجيه الأموال أو مواءمة الأنشطة مع الغايات الإرهابية.

الفئة الثانية :

تتعلق بوجود علاقةٍ أكثر رسميةً وتنظيماً بين المنظمة غير الربحية والكيان الإرهابي، بحيث يكون هيكل المنظمة أو رسالتها متوافقاً بشكلٍ مباشرٍ مع أهداف الجماعة الإرهابية أو داعماً لها.

[2] Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Financing-of-the-terrorist-organisation-ISIL.pdf.coredownload.inline.pdf

دراسة حالة رقم #٣

بدأت فصول هذه القضية في يناير ٢٠٠٥، حينما تلقت الشرطة الفيدرالية الأسترالية شكوىً من المفوضية العليا السريلانكية، تحثها فيها على التحقيق في أنشطة جمع تبرعاتٍ مشبوهةٍ لصالح تنظيم "نمور تحرير تاميل إيلام" (LTTE) في أستراليا. وقد أشارت الشكوى إلى وجود شبكةٍ من "قوات المهام الخاصة" التي تعمل على حشد الأموال لصالح التنظيم تحت ذريعة الإغاثة من كوارث أمواج "تسونامي" الآسيوية، وذلك عبر عدة دولٍ شملت أستراليا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها؛ الأمر الذي دفع فريق مكافحة الإرهاب المشترك للشرطة الفيدرالية في "ملبورن" إلى بدء تحقيقٍ موسعٍ.

وقد كشف التحقيق أن "لجنة التنسيق التاميلية" (TCC) –وهي منظمة غير ربحية مقرها ملبورن– كانت تعمل كواجهةٍ لتنظيم (LTTE)؛ إذ قامت لجنة (TCC) بجمع الأموال من المجتمع التاميلي في أستراليا، وتوزيع المواد الترويجيّة، والضغط السياسي من أجل استقلال "التاميل" في سريلانكا. علاوةً على ذلك، قامت المنظمة بشراء معداتٍ تقنيةٍ، كالإلكترونيات والإمدادات البحرية، لصالح التنظيم.

وفي سياق آليات التمويل، جرى إقناع المئات من التاميليين الأستراليين بإجراء مدفوعاتٍ شهريةٍ مباشرةٍ لصالح لجنة (TCC)، بينما وظفت المنظمة صناديق التبرعات لجمع الموارد المالية من الطرقات والمراكز التجارية.

دراسة حالة منشورة من فاتف لتوضيح تمويل الإرهاب عبر المنظمات غير الربحية[٣]

إساءة استخدام مفهوم صفة المنظمة غير الربحية

تتعدد الأساليب التي يتم من خلالها استغلال الصفة الاعتبارية لهذه المنظمات، ويمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيتين:

النوع الأول :التخفي خلف غطاء مؤسسي نظامي

في هذا النمط، يعمد الكيان الإرهابي إلى إنشاء منظمةٍ غير ربحيةٍ وهميةٍ، يتم تسجيلها نظامياً لتبدو مستوفيةً لكافة المتطلبات التنظيمية؛ الأمر الذي يتيح لها طلب وتلقي وصرف التبرعات بصورةٍ مشروعةٍ. وإذا ما أُديرت هذه المنظمة باحترافيةٍ عاليةٍ، فقد تستقطب عاملين لا يدركون حقيقة مصادر الأموال أو غاياتها النهائية. وتتمثل أبرز آليات تنفيذ هذا النوع من الاستغلال فيما يلي:

- استخدام منظماتٍ غير ربحيةٍ ذات حضورٍ دولي قائمٍ لتسهيل جمع وتحويل الأموال والموارد عبر الحدود لصالح الجماعات الإرهابية.
- ممارسة الاحتيال على مستوى فروع المنظمة أو عبر العاملين الميدانيين ممن يمتلكون صلاحياتٍ ماليةً واسعةً.
- استغلال موارد المنظمة لتسهيل عمليات التجنيد، وتعزيز الدعم المالي أو الفكري للتنظيمات الإرهابية.

النوع الثاني :انتحال الصفة والاستغلال الاحتيالي

يتضمن هذا النوع حالاتٍ يقوم فيها أفراد أو مجموعات بتقديم أنفسهم بشكلٍ احتيالي بصفتهم ممثلين لمنظماتٍ غير ربحيةٍ نظاميةٍ وراسخةٍ؛ إذ يستغل هؤلاء المصداقية والثقة العامة التي تحظى بها تلك المنظمات لجمع الأموال أو حشد الدعم تحت دوافع كاذبةٍ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل تلك الموارد نحو أغراضٍ إرهابيةٍ.

ويعتمد كلا هذين النوعين -بما في ذلك الفئات المشار إليها سلفاً- على ممارساتٍ خادعةٍ تستغل روح العمل الخيري وحسن النية الكامنة فيه؛ وذلك بغية تطويعها لتحقيق أهدافٍ إرهابيةٍ.

[3] Risk of Terrorist Abuse in Non-Profit Organizations: https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Risk-of-terrorist-abuse-in-non-profit-organisations.pdf.coredownload.pdf

دراسة حالة رقم #٤

أُنشئت المنظمة غير الربحية (Y) -وهي جمعية خيرية مسجلة تقع في منطقة باريس- في البداية بغرضٍ معلنٍ يتمثل في تعزيز التفاهم الثقافي بين الشباب الفرنسي وتنظيم الرحلات التعليمية، كما ادّعت المنظمة مشاركتها في مبادراتٍ إنسانيةٍ شملت بناء الآبار والمراكز الثقافية والمدارس في الدول النامية. إلا أن المخاوف بدأت تتصاعد عندما تم تحديد ثلاثةٍ من أعضاء مجلس إدارتها على أنهم مرتبطون بحركةٍ إسلاميةٍ متطرفةٍ؛ الأمر الذي استدعى خضوع أنشطة المنظمة لمزيدٍ من التدقيق.

وقد كشف التحليل المالي عن أنماطٍ مشبوهةٍ توحي بوجود جهودٍ متعمدةٍ لإخفاء الأنشطة الحقيقية للجمعية؛ إذ تلقت المنظمة مبالغ ماليةً كبيرةً عبر قنواتٍ متعددةٍ، منها:

- مليون يورو عبر منصات خدمات الدفع الدولية.
- ٤٠٬٠٠٠ يورو من خلال مواقع التمويل الجماعي والتبرعات عبر الإنترنت..
- ٢٠٠٬٠٠٠ يورو كمدفوعاتٍ نقديةٍ.
- ٧٠٠٬٠٠٠ يورو عبر شيكاتٍ من أفرادٍ وشركاتٍ ومنظماتٍ غير ربحيةٍ أخرى.

كما رُصدت العديد من التحويلات البنكية من أفرادٍ ومنظماتٍ –يقع كثيرٍ منها في دولٍ عالية المخاطر– وقد اتسمت العديد من هذه المعاملات بكونها عالية القيمة؛ حيث تجاوز أكثر من ١٠٠ تحويلٍ مبلغ ١٬٠٠٠ يورو. كما وردت نسبة كبيرة من هذه العمليات من حساباتٍ أجنبيةٍ أو من جمعياتٍ صغيرةٍ تابعةٍ لجهاتٍ أخرى؛ مما يشير عبر حجم المعاملات وتواترها إلى أن المنظمة (Y) ربما كانت تعمل كمركزٍ ماليٍ ينسّق شبكةً من الوسطاء لجمع وتحويل الأموال.

وقد كشف التحقيق عن وجود روابط مع المنظمة غير الربحية (Z)، وهي جمعية صغيرة مسجّلة تدّعي جمع الملابس والمواد لتقديم المساعدة الإنسانية في إفريقيا. بيد أن التحريات أظهرت أن ما يقارب من كامل المبلغ الذي تلقته والبالغ ٣٠٬٠٠٠ يورو –بما في ذلك ٦٬٠٠٠ يورو نقداً و٢٬٠٠٠ يورو من شركاتٍ يملكها رئيسها السيد (أ)– قد تم تحويلها مباشرةً إلى المنظمة (Y). كما قام السيد (أ) بالتبرع شخصياً بمبلغ ٥٬٠٠٠ يورو للمنظمة (Y)؛ وهو ما يشير إلى أن المنظمة (Z) ربما كانت تعمل كوسيطٍ لجمع التبرعات وتحويلها إلى المنظمة (Y).

ولا تزال الإجراءات القضائية جاريةً، ولم يُحسم بعد ما إذا كانت الأموال التي جمعتها المنظمتان (Y) و(Z) قد استُخدمت فعلاً في أهدافهما الإنسانية المعلنة، أم أنها أسيء استخدامها لأغراضٍ غير مشروعةٍ.

دراسة حالة منشورة من فاتف لتوضيح تمويل الإرهاب عبر المنظمات غير الربحية[٤]

أنماط أخرى لاستغلال المنظمات غير الربحية

إساءة استخدام الأصول

قد تُستغل الأصول المادية للمنظمات غير الربحية – مثل المكاتب والمركبات – في أغراضٍ غير مشروعةٍ، مثل تخزين الأسلحة أو الأموال أو نقل الأشخاص. إذ يمكن لأفرادٍ من جماعاتٍ إرهابيةٍ الحصول على دخولٍ غير مقيدٍ إلى مرافق المنظمة تحت غطاء العمل لدى كيانٍ معروفٍ في بلدٍ أو منطقةٍ معينةٍ.

وفي أسوأ الأحوال، قد يدّعي بعض الأفراد أنهم يعملون بالنيابة عن منظمة غير ربحية داخل دولة تُدار فيها أنشطة تدريب إرهابية.

كما قد تستخدم التنظيمات الإرهابية قنوات الاتصال القائمة والضرورية الخاصة بالمنظمات غير الربحية لإنشاء نقاط اتصال خاصة بها أو الحفاظ عليها.

إساءة استخدام اسم المنظمة غير الربحية وصفاتها

قد تقدم المنظمة غير الربحية أموالاً إلى جهةٍ تتولى تقديم المساعدات الإنسانية، بينما تكون تلك الجهة في واقع الأمر داعمةً للأنشطة الإرهابية.

وفي سيناريو آخر، قد تقوم المنظمة غير الربحية بجمع التبرعات لغرضٍ معينٍ، ثم تتيح لتنظيمٍ إرهابيٍ تولي مسؤولية توزيعها؛ الأمر الذي يمنح ذلك التنظيم غطاءً لاستغلال اسم المنظمة ومكانتها في سبيل تعزيز نفوذه.

[4] Crowdfunding for Terrorism Financing: https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Crowdfunding-Terrorism-Financing.pdf.coredownload.inline.pdf

إساءة استخدام المنظمة غير الربحية بعد السيطرة عليها

قد تُستغل المنظمات غير الربحية عبر توظيف سمعتها واسمها وتاريخها المؤسسي لصالح غايات مشبوهةٍ؛ إذ يمكن أن يتخذ هذا الاستغلال شكل "استحواذٍ على القوى العاملة" بالاعتماد على مبدأ العضوية؛ وذلك حينما يقوم عددٌ كبيرٌ من الأعضاء الجدد بالتسجيل الجماعي، ثم يستخدمون حقهم في التصويت لتغيير مسار أنشطة المنظمة بالكامل. كما قد يتجسد هذا الاستغلال في الاستيلاء غير المشروع على الحسابات أو الوثائق الرسمية الخاصة بالمنظمة، أو السيطرة على منصاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ تمهيداً لإساءة استخدامها لاحقاً في سياقاتٍ تخدم غايات الجهات المسيطرة.

أفضل الممارسات للحد من مخاطر الاستغلال

يعتمد تقليل مخاطر استغلال المنظمات غير الربحية في تمويل الإرهاب بشكل أساسي على وضع وتطبيق تدابير وقائية قوية بصورة مستمرة. بينما تتطلب بعض هذه التدابير تنفيذًا لمرة واحدة، يحتاج بعضها الآخر إلى مراجعة دورية وتعديل مستمر بما يعكس التطورات العالمية المتغيرة، والتحولات في عمليات المنظمة، والتحديثات في التشريعات ذات الصلة.

ويهدف هذا القسم إلى تزويد المنظمات غير الربحية بأفضل الممارسات الأساسية التي أثبتت فعاليتها في الحد من مخاطر الاستغلال المرتبط بتمويل الإرهاب.

وضع سياسات وإجراءات داخلية

يُمثل وضع سياسات داخلية شاملة وأطر حوكمة متكاملة أحد أهم العناصر في تقليل تعرض المنظمات غير الربحية لمخاطر تمويل الإرهاب؛ حيث تعمل هذه السياسات على تنظيم عمليات المنظمة، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والرقابة في الإدارة واتخاذ القرار، علاوةً على دورها في دعم الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع غير الربحي.

وبالنظر إلى أن ضعف الشفافية غالبًا ما يرتبط بارتفاع مخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب، فإنه يتعين على المنظمات تطبيق تدابير تعزز الشفافية لديها ولدى الأفراد أو الجهات المرتبطة بها.

وقد تشمل الممارسات الداعمة للشفافية:

إجراء تقييماتٍ داخليةٍ للمخاطر، والخضوع لعمليات تدقيقٍ ماليةٍ وإداريةٍ دوريةٍ؛ ولضمان كفاءة تطبيق ذلك، يتعين على المنظمات غير الربحية صياغة إجراءاتٍ واضحةٍ ومكتوبةٍ تتولى تنظيم كافة عملياتها.

الحصول على الموافقات اللازمة

لا يجوز للمنظمة غير الربحية استقبال أو إرسال تبرعاتٍ من خارج المملكة أو إليها دون الحصول على موافقةٍ مسبقةٍ من المركز؛

كما يُحظر قطعياً استلام التبرعات النقدية يدوياً، إذ يجب أن يتم ذلك حصراً عبر الإيداع المباشر في الحسابات البنكية المعتمدة للمنظمة لدى البنوك وفروعها العاملة في المملكة العربية السعودية.

اعتماد النهج القائم على المخاطر

يُمثل النهج القائم على المخاطر أسلوباً عملياً يساعد المنظمات غير الربحية على تحديد المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب وتقييمها وإدارتها بفاعليةٍ؛ إذ يتيح هذا المنهج تخصيص الإجراءات الوقائية وفق مستوى المخاطر المرتبط بكل مشروعٍ أو شريكٍ أو موقعٍ جغرافيٍ، بدلاً من تطبيق ضوابط موحدةٍ على كافة الأنشطة دون تمييز.

ولتطبيق هذا النهج، ينبغي للمنظمة غير الربحية أن تبدأ بإجراء تقييم منهجي للمخاطر، يشمل تحليل عوامل مثل النطاق الجغرافي للعمليات، وطبيعة الخدمات المقدمة، وخصائص المستفيدين والمتبرعين، إضافةً إلى قنوات تحويل الأموال.

وتتمثل أبرز المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار فيما يلي:

- **المخاطر الجغرافية:** هل تُوجَّه الأنشطة أو الأموال إلى دول أو مناطق تنشط فيها جماعات إرهابية، أو تعاني من ضعف التنظيم، أو تشهد نزاعات؟
- **مخاطر الشركاء:** هل تعمل المنظمة مع شركاء محليين أو جهات منفّذة أو مورّدين؟ وهل يتم فحصهم ومتابعتهم بشكل مناسب؟
- **مخاطر نوع الخدمة أو النشاط:** هل تقدم المنظمة سلعًا أو خدمات (مثل المساعدات النقدية، والدعم الطبي، ومواد البناء) يمكن إساءة استخدامها أو تحويلها؟
- **مخاطر مصادر التمويل:** هل تأتي التبرعات من دول عالية المخاطر أو متبرعين مجهولي الهوية أو قنوات تفتقر للشفافية؟
- **مخاطر المستفيدين:** هل يُقدّم الدعم لأشخاص أو مجموعات في مناطق تُستغل غالبًا من الجماعات الإرهابية؟
- **مخاطر آلية التسليم:** هل تُنقل الأموال عبر القنوات البنكية الرسمية أم من خلال أنظمة غير رسمية؟

وبناءً على نتائج هذا التقييم، تُصاغ سياساتٌ داخليةٌ واضحةٌ، تشمل تعزيز إجراءات الفحص للشركاء ذوي المخاطر العالية، وتكثيف المتابعة للمشاريع الحساسة، مع فرض ضوابط ماليةٍ أكثر صرامةً عند ارتفاع مستوى التهديد. وفي المقابل، يمكن تخفيف وتيرة المتابعة في الأنشطة منخفضة المخاطر؛ وذلك لضمان استغلال الموارد بكفاءةٍ دون الإخلال بمتطلبات السلامة والنزاهة.

فهم الجغرافيا الخاصة بعمل المنظمة

من الضروري أن تدرك المنظمات غير الربحية أن بعض المناطق الجغرافية – سواء كانت مناطق معينة داخل بلد واحد أو خارجها – قد تمثل مخاطر أعلى للاستغلال في تمويل الإرهاب. ورغم عدم وجود إطار عالمي موحّد لتقييم مخاطر الدول، إلا أن هناك مؤشرات تشير إلى زيادة المخاطر، **ومنها**:

- مناطق تعمل فيها جماعات إرهابية أو أفراد مرتبطون بالإرهاب.
- دول خاضعة لعقوبات دوليةٍ صادرةٍ عن الأمم المتحدة أو جهاتٍ أخرى.
- مناطق تشهد نزاعاتٍ داخليةً، أو عدم استقرارٍ سياسيٍ، أو نشاطاً إجرامياً منظماً.
- دول صنفتها مجموعة العمل المالي (فاتف) بأنها ذات قصور استراتيجي في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا الصدد، تتوفر القائمة الحالية للدول التي حددتها مجموعة العمل المالي (فاتف) ضمن فئتين رئيستين: الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء)، والدول الخاضعة للرقابة المعززة (القائمة الرمادية).

ولمتابعة التحديثات المستمرة على هاتين القائمتين اضغط هنا

فحص قوائم عقوبات تمويل الإرهاب

تسعى الأمم المتحدة، عبر قرارات مجلس الأمن ولجان العقوبات التابعة له، إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال فرض تدابير حازمةٍ لتجميد الأموال والأصول المتعلقة بالإرهاب وتمويله، بما يضمن منع الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية من الوصول إلى أصولهم أو التصرف فيها.

وفي هذا الإطار، تحتفظ الأمم المتحدة بقائمة موحدة تشمل جميع الأفراد والكيانات الخاضعين للتدابير المفروضة عبر قرارات مجلس الأمن – أي الذين تم إدراجهم لارتباطهم بتمويل الإرهاب.

ومن الناحية الإجرائية، يجب إجراء عملية الفحص قبل البدء في أي علاقةٍ جديدةٍ للتأكد من مشروعيتها، ثم اتباع ذلك بفحصٍ دوري –سواءً عند حدوث تغييراتٍ أو صدور تحديثاتٍ– لضمان الامتثال المستمر. جديرٌ بالذكر أنه في البيئات التي تتسم بتغيراتٍ مستمرةٍ في البيانات، قد يكون الفحص اليومي خياراً مناسباً، بينما قد يُكتفى بفتراتٍ زمنيةٍ أطول في حالات المخاطر المنخفضة.

وعند الشروع في عملية الفحص الفعلية، يتعين على المنظمات غير الربحية فحص الفئات التالية:

المتبرعون

يُعد الوصول إلى التمويل والدعم أمراً بالغ الأهمية للمنظمات غير الربحية، إذ يُمكّنها من تنفيذ مهامها بفاعليةٍ وتقديم خدماتها للمستفيدين. وإلى جانب تأمين الموارد من المانحين المؤسسيين الكبار –مثل الدول أو المنظمات الدولية– قد تتلقى المنظمات غير الربحية أيضاً مساهماتٍ من مؤسساتٍ خاصةٍ ومتبرعين فرديين. وبالنسبة للمنظمات التي تعتمد على متبرعين خاصين أو أفراد، فإنه من المهم بشكلٍ خاص إجراء فحصٍ دقيقٍ لمصدر الأموال؛ حيث يبرز خطرٌ متزايدٌ من احتمالية كون هذه المساهمات صادرةً عن كياناتٍ إرهابيةٍ، أو مرتبطةً بعائدات أنشطةٍ غير مشروعةٍ. علاوةً على ذلك، عندما يفتقر المانحون أو المتبرعون إلى الضوابط المالية الداخلية أو آليات الامتثال، يجب على المنظمة الاعتراف بذلك ومعالجته كعامل خطرٍ يستوجب الحذر.

وفي المقابل، فإن إنشاء ترتيبات تمويلٍ طويلة الأمد مع متبرعين مؤسسيين موثوقين– ممن لديهم تاريخٌ واضحٌ من الشفافية، وأطر حوكمةٍ قويةٍ، وسمعةٌ عامةٌ إيجابيةٌ– يمكن أن يسهم بشكلٍ كبيرٍ في تقليل خطر الانخراط غير المقصود مع مصادر مرتبطةٍ بتمويل الإرهاب.

الجهات المتعاونة: الشركاء، والمقاولون، والموردون

غالبا ما يكون إشراك المنظمات أو الأفراد المحليين أمر لا غنى عنه للمنظمات غير الربحية لضمان الفعالية التشغيلية وسلامة الموظفين، خاصة عند تقديم المساعدة المادية أو المالية في مناطق النزاع أو المناطق النائية أو المناطق المعزولة سياسيا. في مثل هذه الحالات، غالبا ما يكون الاعتماد على المعاملات النقدية أمر لا مفر منه، مما قد يعيق بشكل كبير القدرة على الحفاظ على الشفافية الكاملة والرقابة على التدفقات المالية. وبالتالي، من الضروري أن تحافظ المنظمات غير الربحية التي تعمل في هذه البيئات على بيانات تعريف شاملة ودقيقة ومحدثة لجميع المتعاونين الداخليين والخارجيين، لتسهيل الفحص المستمر وتقييم المخاطر.

علاوة على ذلك، لا يزال هناك خطر مستمر من أن يقوم أفراد ضمن منظمات شريكة محلية رسمية بتحويل الأموال لأغراض إرهابية دون علم أفراد آخرين. ويزيد هذا الخطر سوءا بسبب معدل دوران الموظفين المرتفع عادة في القطاع غير الربحي، مما يستلزم زيادة العناية الواجبة فيما يتعلق بموظفي المنظمات الوسيطة المسؤولة عن توزيع المساعدات.

وفي حين يضمن الاعتماد على أدواتٍ مثل قائمة الأمم المتحدة الموحدة للعقوبات أو قواعد بيانات الفحص المختصة مستوىً أساسياً من التحقق، فإنَّ المنظمات غير الربحية تعمد –حيثما أمكن– إلى تعزيز هذه الإجراءات عبر وسائل تحققٍ ميدانيةٍ؛ كالزيارات الميدانية أو عمليات التفتيش المفاجئة، وذلك لتأكيد شرعية وسلوك الأفراد العاملين كوسطاء، وضمان نزاهة تعاملاتهم.
على ألا يتم إغفال فحص الموظفين والمسؤولين الأساسيين داخل المنظمة، بما في ذلك العاملون في المقر الرئيس.

المستفيدون

يُعد فحص المستفيدين متطلباً أساسياً عند تقديم المساعدات، خاصة في المناطق عالية الخطورة مثل مناطق النزاع، إذ قد تخضع مجتمعاتٌ بأكملها لسيطرة أو تأثير الجماعات الإرهابية. وفي ظل هذه السياقات، يتصاعد خطر تحويل المساعدات عن مسارها الصحيح؛ فعلى سبيل المثال، قد يتسلم ممثلٌ قانونيٌ للمستفيد أموالاً أو سلعاً ثم يمتنع عن إيصالها، ويعمد بدلاً من ذلك إلى إعادة توجيه الموارد نحو أفرادٍ أو كياناتٍ مشاركةٍ في تمويل الإرهاب أو أنشطته.
كما برز سيناريو محتملٌ آخر يتمثل في إجبار المستفيدين أو تهديدهم لتسليم المعونة، سواءً كانت كليةً أو جزئيةً، لجهاتٍ مرتبطةٍ بالإرهاب.
وللتخفيف من وطأة هذه المخاطر، تعمل المنظمات غير الربحية على وضع معايير واضحةٍ وموضوعيةٍ وشفافةٍ لاختيار المستفيدين، مع ضرورة توثيق هذه المعايير رسمياً ضمن أطر الحوكمة الداخلية –مثل آلية اختيار المستفيدين أو سياسة تنظيم العلاقة معهم– بحيث تكون متاحةً وبكل سهولةٍ لكافة الموظفين وصناع القرار. فتنفيذ مثل هذه الإجراءات المنظمة والمتسقة لا يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة فحسب، بل يُشكل أيضاً ممارسةً معترفاً بها دولياً لحماية العمليات الإنسانية من شتى صور سوء الاستخدام.
ويمكن الاطلاع على الدليل الاسترشادي لآليات تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله من خلال الضغط هنا

استخدام قنوات دفع آمنة

يُعد استخدام قنوات الدفع الآمنة إجراءً أساسياً للحد من المخاطر المالية؛ إذ يجب على المنظمات غير الربحية الامتناع عن استقبال التبرعات النقدية عبر مقراتها الرئيسة، وحصر ذلك عبر الأنظمة البنكية؛ وذلك لما توفره هذه القنوات من شفافيةٍ تامةٍ وقابليةٍ عاليةٍ للتتبع والتدقيق.

التعاون بين المنظمات غير الربحية

يُمثل تبادل المعلومات بين المنظمات غير الربحية استراتيجيةً فعالةً للحد من المخاطر؛ فقد أثبتت التجارب أن التعاون المحلي والدولي يعزز التعلم المتبادل ويوحد منهجيات إدارة المخاطر بشكلٍ متكاملٍ.
كما يسهم التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية في تعزيز تبادل الخبرات، وفهم طبيعة التحديات التي تواجهها الكيانات الأخرى وأساليب التخفيف المتبعة لديها؛ الأمر الذي يساهم في تطوير أفضل الممارسات على مستوى القطاع بأكمله.

تدريب الموظفين وبناء القدرات

يُمثل التدريب الفعّال وبناء القدرات ركيزتين أساسيتين في حماية المنظمة من الاستغلال في تمويل الإرهاب؛ إذ إن نجاح تطبيق أقوى السياسات يعتمد كلياً على وعي الموظفين بالمسؤوليات المنوطة بهم.
وغالباً ما يشكل العاملون في المنظمة – سواء الميدانيون أو الماليون أو القيادات – خط الدفاع الأول ضد إساءة الاستخدام؛ بينما قد يؤدي نقص التدريب إلى العجز عن رصد المؤشرات التحذيرية، أو الوقوع في مخالفاتٍ نظاميةٍ غير متعمدةٍ تضر بسمعة المنظمة.
ومن هذا المنطلق، يجب تصميم البرامج التدريبية بما يتوافق مع حجم المنظمة وطبيعة عملها ومستوى المخاطر، على أن تغطي الموضوعات التالية:

- نظرةً عامة على طرق استغلال المنظمات غير الربحية.
- شرحاً لآليات التقييم الداخلي للمخاطر وكيفية تطبيق الضوابط المتناسبة.
- منهجية فحص الشركاء والمتبرعين والمستفيدين تطبيقاً لآليات قرارات مجلس الأمن.
- التدريب العملي على فحص قوائم العقوبات الدولية والوطنية.
- وحداتٍ تدريبيةً مخصصةً للعمليات عالية المخاطر، مثل تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع.

وختاماً، يساهم الاستثمار في التدريب المنتظم وبناء القدرات في تقليل عرضة المنظمة لمخاطر تمويل الإرهاب بشكلٍ كبير؛ مما يبرهن لأصحاب المصلحة تبني المنظمة نهجاً استباقياً ومسؤولاً لحماية عملياتها.
كما يجب على المنظمات غير الربحية البقاء على اطلاعٍ مستمرٍ بأحدث القواعد والأدلة الإرشادية التي ينشرها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي عبر الموقع الالكتروني من خلال الرابط.

حفظ السجلات والتوثيق

يُعد حفظ السجلات بدقة وأمان عنصرًا أساسيًا من عناصر الحوكمة الجيدة، ووسيلة حماية حيوية ضد استغلال المنظمات غير الربحية في تمويل الإرهاب. ويسهم التوثيق الفعّال في تعزيز الشفافية، ودعم الضوابط الداخلية، وتوفير دليل على الالتزام للأنظمة المحلية والمعايير الدولية.

يجب على المنظمات غير الربحية الاحتفاظ بسجلات شاملة ومنظمة تغطي جميع جوانب عملياتها لمدة لا تقل عن عشر (١٠) سنوات من تاريخ انتهاء التعامل، على أن تشمل بحد أدنى ما يلي:

- **السجلات المالية:** الدفاتر المحاسبية العامة، وكشوف الحسابات البنكية، والإيصالات، والفواتير، وسجلات الرواتب، والتقارير المالية.
- **سجلات المتبرعين وصرف الأموال:** سجلات التبرعات (بما في ذلك هوية المتبرع ومصدر الأموال عند الحاجة)، اتفاقيات المنح، والوثائق التي توضّح كيفية صرف الأموال.
- **المراسلات والعقود:** المراسلات المالية مع المتبرعين والشركاء والمورّدين والبنوك؛ مذكرات التفاهم؛ العقود؛ واتفاقيات التمويل الفرعي.
- **ملفات الحوكمة والموظفين:** السجلات المتعلقة بالمؤسسين، وأعضاء الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، والموظفين، وكل من يتعامل ماليًا مع المنظمة، بما في ذلك بيانات الهوية الوطنية، وعقود التوظيف، وإقرارات تضارب المصالح، ومحاضر الاجتماعات.

ويضمن هذا الاحتفاظ الممتد توفر المعلومات للجهات المختصة أو الجهات المانحة أو المدققين في حال وجود استفسارات أو تحقيقات بعد إنهاء التعامل.

ويجوز حفظ السجلات بصيغة إلكترونية بشرط حفظها بأمان ووفق الضوابط التقنية المعتمدة من الجهات ذات العلاقة. وقد تشمل هذه الضوابط:

- استخدام أنظمة تخزين مشفّرة
- ضوابط الوصول والتحقق من هوية المستخدم
- النسخ الاحتياطي المنتظم للبيانات والتدقيق على الأنظمة
- الحماية من التعديل أو الحذف غير المصرح به

يجب على المنظمات التأكد من حماية السجلات الورقية والرقمية من الوصول غير المصرح به أو الضياع أو العبث. وعند استخدام أنظمة إلكترونية، ينبغي كذلك توثيق طريقة الحفظ وإثبات الالتزام بمعايير حماية البيانات.

كما يجب أن تكون السجلات قابلة للاسترجاع بسهولة وأن تُتاح عند الطلب للسلطات المختصة والمدققين والجهات المخولة نظامًا.

أما داخليًا، فيجب أن يكون الوصول مبنيًا على الصلاحيات الوظيفية، بحيث لا يُسمح بالاطلاع على المعلومات الحساسة وخاصة بيانات الهوية الشخصية إلا لمن لديهم تخويل رسمي بذلك.